



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

A

لجنة مصايد الأسماك

الدورة السابعة والعشرون

روما، إيطاليا، 5-9 مارس/آذار 2007

قرارات وتوصيات الدورة الثالثة للجنة الفرعية
المختصة بتربية الأحياء المائية

ملخص

تتضمن هذه الوثيقة عرضاً عاماً للموضوعات التي نوقشت في الدورة الثالثة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية وتشير إلى توصياتها الرئيسية. أما التقرير الكامل فهو يرد في الوثيقة COFI/2007/Inf.9.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخاً إضافية منها إلا للضرورة القصوى. وتتوافر معظم وثائق اجتماعات المنظمة على شبكة الانترنت على العنوان التالي:

www.fao.org

مقدمة

1 - عُقدت الدورة الثالثة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك في نيودلهي في الفترة من 4 إلى 8 سبتمبر/أيلول 2006 بناء على دعوة كريمة من حكومة الهند. ويرد التقرير الكامل للدورة في الوثيقة COFI/2007/Inf.9.

النتائج الرئيسية للدورة

الجهود التي تبذلها مصلحة مصايد الأسماك في المنظمة لتنفيذ توصيات الدورة الثانية للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك

2 - أعادت اللجنة الفرعية تأكيد دعمها لأنشطة المنظمة وأبدت رضاها عما أحرز من تقدم حتى الآن، خاصة في ظل نقص الموارد المالية المتاحة. ونظرا إلى الأهمية المتزايدة لتربية الأحياء المائية، أيدت اللجنة الفرعية اقتراح تغيير اسم مصلحة مصايد الأسماك ليصبح مصلحة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، مع توقعها أن يحترم شركاء التنمية هذا الاهتمام المتزايد وأن يتجلى أيضا هذا الاهتمام المتزايد في موارد الميزانية والقرارات المتعلقة بها (الفقرة 11).

3 - وأعربت اللجنة الفرعية عن تأييدها القوي لاستمرار العمل من أجل إقامة شبكات إقليمية لتربية الأحياء المائية في أفريقيا والأمريكيتين (الفقرة 13) وأعربت عن تقديرها لتطوير استعراضات التشريعات الوطنية في مجال تربية الأحياء المائية (NALO) والاستعراضات الوطنية لقطاع تربية الأحياء المائية (الفقرة 15).

التقدم المحرز في تطبيق الأحكام ذات الصلة بتربية الأحياء المائية في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد

4 - أعادت اللجنة الفرعية تأكيد دعمها لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وقيمة المدونة لبرامج تربية الأحياء المائية على كل من الصعيد القطري والإقليمي والأقليمي (الفقرة 19).

5 - وطرح الأعضاء عددا من المسائل المحددة المرتبطة بتربية الأحياء المائية، التي ينبغي تناولها في الإطار العام للمدونة، وهي تشمل: (1) إدخال واستزراع كائنات غريبة و/أو محورة وراثيا؛ (2) التنافس واحتمالات التنازع بين قطاعي تربية الأحياء المائية والمستخدمين الآخرين للموارد المائية؛ (3) سلامة الأغذية وصحة الحيوانات المائية؛ (4) الاستدامة البيئية واتباع نهج النظم الإيكولوجية في تربية الأحياء المائية؛ (5) تقدير المخاطر في مجال تربية الأحياء المائية؛ (6) تعزيز الأرصد السمكية؛ (7) التوعية والتدريب (الفقرة 20).

6 - وفي سياق مسألة تطبيق مدونة السلوك بشأن الصيد الرصيد، طلبت عدة بلدان من المنظمة أن تنظم مشاوره خبراء لإعداد توصيات بشأن وضع معايير متناسقة لاستزراع الأربيان واستعراض إجراءات إصدار الشهادات من أجل القبول والشفافية على الصعيد العالمي (الفقرة 21).

7 - وفيما يخص الاستبيان الهادف إلى تقييم ما أُحرز من تقدم في تنفيذ المدونة، أيد معظم الأعضاء قدرا من التوسع فيه ليشمل المجال الاقتصادي - الاجتماعي ومجالات أخرى ما دامت تندرج ضمن إطار المادة 9 من المدونة وأولويات اللجنة الفرعية (الفقرة 22).

8 - وشدد الأعضاء على أن بعض المعوقات العملية قد حُدّت من عمليات رفع التقارير ولكن تجري معالجتها حاليا، كما يجري أيضا تطوير نُظم للإفادة بالرأي، مما سييسر عمليات الرصد والتقييم في المستقبل (الفقرة 23).

نحو تحسين المعلومات بشأن حالة واتجاهات تنمية تربية الأحياء المائية

9 - أعربت اللجنة الفرعية عن تقديرها لعمل المنظمة وأثنت عليه وأعربت عن تأييدها لمجالات العمل الثلاثة المشار إليها في مشروع الاستراتيجية والخطة العامة لتحسين المعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية، وهي (أ) بناء قدرات البلدان النامية؛ (ب) وضع منهجيات ومواصفات عالمية؛ (ج) تحسين الآليات والإجراءات المؤسسية الخاصة بالإحصاءات وإعداد تقارير عن الحالة والاتجاهات (الفقرة 25).

10 - وأيدت اللجنة الفرعية فكرة تشكيل فريق عمل لتنسيق الإحصاءات الخاصة بتربية الأحياء المائية لكي يسدي المشورة بشأن المسائل المتصلة بالمعلومات الخاصة بتربية الأحياء المائية وييسر وضع مفاهيم ومنهجيات وبرمجيات موحدة يمكن استخدامها في عمليات جمع البيانات (الفقرة 27).

11 - ووافقت اللجنة الفرعية على مشروع الاستراتيجية والخطة العامة لتحسين المعلومات بشأن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية رهنا بأي تعليقات إضافية قد تقدّم خلال اجتماع لجنة مصايد الأسماك. وأوصت بترجمة الوثيقة إلى اللغات الرسمية في المنظمة وعرضها على لجنة مصايد الأسماك في دورتها السابعة والعشرين (انظر المرفق المعنون "مشروع استراتيجية لتحسين المعلومات بشأن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية"). وشددت اللجنة الفرعية على الحاجة الماسة إلى بناء القدرات كي تتحقق فوائد مشروع الاستراتيجية للدول الأعضاء كافة (الفقرة 30).

تحسين التأثيرات الاجتماعية - الاقتصادية لتربية الأحياء المائية

12 - شددت اللجنة الفرعية على أهمية معرفة التأثيرات الاجتماعية - الاقتصادية لتربية الأحياء المائية وأهمية تحديد حجمها لكسب دعم واضعي السياسات والدعم المالي للقطاع في البلدان الأعضاء، فضلا عن صياغة سياسات

مناسبة للمساعدة على تنمية هذا القطاع ليصبح مساهماً ناضجاً ومستداماً في الاقتصاد المحلي والوطني وفي رفاه المجتمع (الفقرة 34).

13 - وإقراراً من اللجنة الفرعية بأهمية وجود منهجية مشتركة لتقييم هذه التأثيرات، فقد أوصت بعقد مشاورة خبراء في فترة ما بين الدورات بشأن هذه المسألة بهدف الاتفاق على منهجية تقييم تحظى بقبول واسع وتحديد الحاجات المستقبلية لكل من التحليلات والتقييمات والمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية، ولا سيما في مجال تربية الأحياء المائية، مع مراعاة الاعتبارات المحلية (الفقرة 36).

14 - وبناء على توافق الآراء بشأن الحاجة إلى أدوات لتقييم التأثيرات الاجتماعية - الاقتصادية لتربية الأحياء المائية، اقترحت شبكة مراكز تربية الأحياء المائية في إقليم آسيا والمحيط الهادئ (NACA) وضع برنامج إقليمي لاختبار هذه الأدوات وتحسين دقتها. وعرضت الشبكة تقديم الدعم للمنظمة والتعاون معها في تنفيذ هذا البرنامج (الفقرة 37).

تحسين التخطيط ووضع السياسات في مجال تربية الأحياء المائية: الفرص والتحديات

15 - أكدت اللجنة الفرعية أهمية مسألة التخطيط الوافي في مجال تربية الأحياء المائية للاستجابة للتقلبات والضغوط التي يواجهها هذا القطاع (الفقرة 41) وشددت على أهمية (أ) اتباع نهج متكاملة في تنمية هذا القطاع، لا سيما كوسيلة لتبديد المخاوف المذكورة أعلاه، لتأمين اتساق التشريعات بين طبقات الحكم المختلفة؛ (ب) ضرورة تشجيع مشاركة أوسع من جانب أصحاب الشأن في عمليات التخطيط، بحيث تشمل تلك المشاركة الجمهور، والمجتمعات المحلية، والصناعات، والقطاعات الأخرى التي تتقاسم مع قطاع تربية الأحياء المائية الموارد نفسها؛ (ج) ضرورة أن تراعي خطط تنمية تربية الأحياء المائية الأطر الإنمائية الوطنية والاتفاقات الدولية (الفقرة 43).

16 - وأوصت اللجنة الفرعية بأن (أ) تواصل المنظمة عملها المتعلق بتقديم خطوط توجيهية بشأن التخطيط وصياغة السياسات ورصد التنفيذ في قطاع تربية الأحياء المائية؛ (ب) تدعم المنظمة المبادرات الرامية إلى إقامة شبكات تعاونية، والتعاون مع المنظمات الإقليمية، وتعزيز شبكات المعلومات لزيادة المعارف، ونشر عمليات صياغة السياسات (الفقرة 44).

17 - وأوصت اللجنة الفرعية بقوة بتنظيم مشاورة خبراء بشأن تحسين التخطيط ووضع السياسات في مجال تربية الأحياء المائية. وطُلب أيضاً إلى المنظمة أن تنظم حلقة عمل إقليمية للبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل تعزيز تخطيط وتطوير البرامج المتعلقة بتربية الأحياء المائية في الإقليم الآسيوي (الفقرة 45).

تحسين إدارة تربية الأحياء المائية: المستقبل

18 - اعترفت اللجنة الفرعية بالاشتراطات المتزايدة فيما يتعلق بإنتاج أحياء مائية مستزرعة وفقاً لممارسات صالحة من الوجهة الاقتصادية ومستدامة بيئياً وتراعي الاعتبارات الاجتماعية. وهنأت المنظمة والتجمع المشترك بين المنظمة وشبكة مراكز تربية الأحياء المائية في إقليم آسيا والمحيط الهادئ والبنك الدولي والصندوق العالمي لحماية الطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على بلورة العمل فيما بين الدورات، وبخاصة وضع المبادئ الدولية لترشيد استزراع الأربيان، التي ستكون منطلقاً لزيادة تدعيم توافق الآراء العالمي بشأن معايير استزراع الأربيان وستكون بمثابة إرشادات لوضع المعايير وضمان اتساقها بين مختلف البلدان المنتجة (الفقرة 47).

19 - واعرُتُف بأن ممارسات الإدارة الأفضل كانت لها تأثيرات إيجابية هامة على موثوقية الإنتاج وعائداته وكفاءته. وكان جانب حاسم الأهمية من جوانب إدخال تلك الممارسات هو دور جماعات المزارعين، أو المنظمات الأخرى، والصلة الفعالة بين القطاع العام وهذه المنظمات. وشجعت اللجنة الفرعية بقوة زيادة التشديد على إقامة وتطوير منظمات المستزرعين باعتبارها المدخل إلى تحسين إدارة قطاع تربية الأحياء المائية وتمكين المنتجين من المشاركة في صنع القرارات وفي التنظيم الذاتي (الفقرة 48).

20 - واعرُتُف بأن استخدام ممارسات الإدارة الأفضل ونُظم إصدار الشهادات يتيح فرصاً لزيادة ثقة الجمهور والمستهلكين في ممارسات ومنتجات تربية الأحياء المائية. إلا أن عدداً من الأعضاء أشاروا إلى أن العديد من النظم غير الحكومية لإصدار الشهادات يؤدي حالياً إلى ارتفاع التكاليف بالنسبة للمنتجين بدون أن تكون له مزايا هامة من حيث السعر بالنسبة لصغار المنتجين (الفقرة 50).

21 - ورأت اللجنة الفرعية أن ظهور مجموعة واسعة من نظم إصدار الشهادات ومن أجهزة الاعتماد يُحدث ارتباكاً لدى المنتجين والمستهلكين على حد سواء. وأشار عدد كبير من الأعضاء إلى ضرورة وجود معايير مقبولة عالمياً لإنتاج الأحياء المائية، مما يساعد على توفير مزيد من الإرشادات، ويشكل أساساً لتحسين اتساق تلك النظم، وييسر الاعتراف المتبادل بنظم إصدار الشهادات هذه والمعادلة بينها (الفقرة 54).

22 - وفي هذا السياق، شجعت اللجنة الفرعية المنظمة على أداء دور رائد لتسهيل إصدار إرشادات يُستعان بها لدى وضع معايير تربية الأحياء المائية على الصعيدين القطري والإقليمي. واقترح عدد من الأعضاء في اللجنة الفرعية ومعهم عدد من المنظمات الحكومية الدولية التعاون معاً في هذا المجال على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي، داعين المنظمة إلى أن تكون منتدى مشتركاً لتعاونهم هذا (الفقرة 55).

التحليل الاستراتيجي لتنمية تربية الأحياء المائية في المستقبل ودور اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك

23 - أبدت اللجنة الفرعية تقديرها للعملية التشارورية الشاملة التي اعتمدت لإعداد التحليل الاستراتيجي، كما أبدت تقديرها لاتسام الوثيقة بالجودة والعمق والدقة. وأبدت اللجنة الفرعية أيضا إعجابها بجودة وثيقة "حالة تربية الأحياء المائية في العالم: 2006" (الفقرة 58).

24 - ووافقت اللجنة الفرعية على ضرورة إيلاء أولوية عالية لأفريقيا (وبخاصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) في تنمية تربية الأحياء المائية في المستقبل، ودعت إلى إقامة برنامج خاص بشأن تنمية تربية الأحياء المائية في أفريقيا لكي يقدم مساعدة خاصة إلى البلدان الأفريقية للحصول على الخدمات المالية والوصول إلى الأسواق، بهدف زيادة الاستثمار في تربية الأحياء المائية بالإضافة إلى تبادل المعارف والخبرات، ولا سيما عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب (الفقرة 60).

25 - وأوصت اللجنة الفرعية بأن تقوم منظمة الأغذية والزراعة، سعيا إلى تنمية تربية الأحياء المائية في أفريقيا، بما يلي: (أ) صياغة خطوط توجيهية بشأن الإدارة الرشيدة لتربية الأحياء المائية، (ب) العمل على إقامة شبكات شبيهة بشبكة مراكز تربية الأحياء المائية في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، (ج) تشجيع أجهزة مصايد الأسماك المختصة في أفريقيا على أن تتصدى بنشاط لقضايا تربية الأحياء المائية (الفقرة 61).

26 - وأكدت اللجنة الفرعية أهمية إعطاء أولوية لعمل المنظمة في تنمية تربية الأحياء المائية وأوصت بمنح الأولوية لما يلي:

- تحسين مستوى المعلومات المتعلقة بتربية الأحياء المائية وتنفيذ "استراتيجية المعلومات"؛
- مساعدة البلدان في إعداد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تنمية الأحياء المائية، ووضع خطوط توجيهية ملائمة؛
- استحداث منهجيات للتخطيط ووضع السياسات في مجال تربية الأحياء المائية؛
- دراسة التفاعلات بين مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛
- تناول الجوانب المتعلقة بالأمن الغذائي وصحة الإنسان المترتبة على إنتاج واستهلاك منتجات تربية الأحياء المائية، ولا سيما عن طريق استخدام نهج تحليل المخاطر والفوائد عند إعداد الخطوط التوجيهية لاستهلاك الأغذية البحرية؛
- تحسين التثقيف في مجال تربية الأحياء المائية على كافة المستويات (الفقرة 65).

27 - وطلبت اللجنة الفرعية إنشاء فريق خبراء و/أو تنظيم حلقة عمل بشأن استعراض عملية إصدار الشهادات لنظم استزراع الأربيان (الفقرة 66).

28 - وناقشت اللجنة الفرعية أيضا دورها في مجال تنمية تربية الأحياء المائية (الفقرة 68) وسلّمت باحتياجها، لكي تكون فعالة في إنجاز مهامها، إلى ضمان ما يلي:

- وجود تعاون ومساهمة فعالين من جميع الأطراف المعنية بتربية الأحياء المائية؛
- وجود تمثيل جيد لجميع أصحاب الشأن (الأعضاء في المنظمة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وما إليها) - وأشارت اللجنة الفرعية في هذا الصدد إلى وجوب بذل جهود متزايدة لمساعدة البلدان النامية على المشاركة في الاجتماعات والدورات ذات الصلة؛
- تحسين التواصل (الردود على الاستبيانات، وما إلى ذلك) بين الأعضاء والأمانة؛
- إقامة روابط جيدة مع البرامج والمنظمات الإقليمية المختصة؛
- وجود نظام تواصل فعال لتحديد القضايا المستجدة والبالغة الأهمية من أجل إدراجها في جدول الأعمال؛
- العمل بين الدورات على مواجهة المسائل العاجلة، ويمكن أن تتولى الأمانة الاضطلاع بهذا العمل أو تنسيقه (الفقرة 69).

أية مسائل أخرى

تخصيص مسؤول عن تربية الأحياء المائية لمكتب المنظمة الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

29 - أشار عدة أعضاء، من بينهم جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الحاضرة، إلى توصية صدرت عن لجنة مصايد الأسماك في دورتها السادسة والعشرين، وأيدتها هيئة مصايد الأسماك الداخلية في أمريكا اللاتينية في دورتها العاشرة، تدعو إلى تخصيص المنظمة مسؤولاً عن تربية الأحياء المائية لمكتب المنظمة الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الفقرة 70).

موعد انعقاد الدورة القادمة ومكان انعقادها

30 - ستُعقد الدورة الرابعة للجنة الفرعية في شيلي في عام 2008. وقد أعربت اللجنة الفرعية عن امتنانها لحكومة شيلي لعرضها استضافة الدورة. وسيقرر الموعد والمكان المحددان للدورة الرابعة بالتشاور بين شيلي والأمانة، وسيعلن عنهما أثناء الدورة السابعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك (الفقرة 72). وقد أكدت تايلند التزامها استضافة الدورة

الخامسة للجنة الفرعية. كما أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن اعتزامها استضافة إحدى الدورات المقبلة للجنة الفرعية (الفقرة 73).

الإجراءات التي يُقترح أن تتخذها اللجنة

31 - إن اللجنة مدعوة إلى:

- إقرار الاستراتيجية والخطة العامة لتحسين المعلومات بشأن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية (انظر التذييل المعنون "مشروع الاستراتيجية والخطة العامة لتحسين المعلومات بشأن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية")؛
- اعتماد تقرير الدورة الثالثة للجنة الفرعية (COFI/2006/Inf.9)؛
- تقديم إرشادات للعمل في المستقبل.

مرفق

مشروع الاستراتيجية والخطة العامة لتحسين
المعلومات بشأن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية

ملخص

تطرح هذه الوثيقة استراتيجية لتحسين المعلومات بشأن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية مماثلة لتلك التي أُعدت من أجل المصايد الطبيعية عن طريق مشاوره تقنية للمنظمة عُقدت في مارس/آذار 2002 ووافق عليها مجلس المنظمة في 2003. وقد أُبقي على الهيكل الأساسي والمبادئ التوجيهية لاستراتيجية المصايد الطبيعية مع إدخال تعديلات عند الضرورة لتلبية الاحتياجات المحددة لتربية الأحياء المائية. واستعرضت مشاوره خبراء المنظمة بخصوص تحسين المعلومات بشأن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية مشروع الاستراتيجية الخاصة بتربية الأحياء المائية ووافقت عليها، مع إدخال تعديلات عليها، في يناير/كانون الثاني 2004. وهذه الوثيقة هي المشروع النهائي للاستراتيجية، الذي وافقت عليه الدورة الثالثة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك (نيودلهي، سبتمبر/أيلول 2006) بعد إدخال التعديلات التي اقترحتها مشاوره الخبراء، وريثما تتاح فرصة أخيرة للتعليق على الوثيقة المترجمة في الدورة السابعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك في عام 2007.

أولاً - المقدمة والأساس القانوني

إن الحاجة إلى جمع بيانات ومعلومات عن تربية الأحياء المائية مترسخة في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (CCRF)، ويوجد مزيد من البلورة لبعض الاحتياجات إلى البيانات في الخطوط التوجيهية الفنية المرتبطة بتلك المدونة والصادرة عن المنظمة. وتُقر المدونة بالحاجة إلى بيانات موثوقة وحسنة التوقيت من أجل السلطات المختصة في الحكومات الوطنية لكي تضطلع على نحو فعال بمسؤوليتها العامة فيما يتعلق بالترويج لممارسات قابلة للاستدامة في مجال تربية الأحياء المائية تكون مدمجة في التنمية الريفية والزراعية والساحلية إدماجاً جيداً.

ويمثّل جمع وتحليل وعرض أدلة موثوقة عن الإنجازات الحالية على الصعيدين المحلي والقطري أساس رصد بنية قطاع تربية الأحياء المائية وإنتاجه وأدائه، وأساس تحليل الاتجاهات بمرور الوقت. وهذه الممارسات تسهم أيضاً في تقدير المؤشرات التي توفر أدلة على التأثير المجدي والمستدام للسياسات الرشيدة.

ولقد طرأت زيادة هائلة خلال السنوات الأخيرة في الحاجة إلى بيانات ومعلومات موثوقة وإلى تقديم التقارير عن تربية الأحياء المائية، ولا ترجع هذه الزيادة إلى الحاجة فحسب إلى صوغ ورصد سياسات سليمة وخطط إنمائية

سليمة بل ترجع أيضاً إلى الاحتياجات الجديدة إلى الإبلاغ عن البيانات والمعلومات عن طريق الاتفاقات والمبادرات الدولية، فضلاً عن تزايد المطالبة العامة بالشفافية والمساءلة.

وتغيّر المنظورات فيما يتعلق بإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية يغيّر أيضاً الاحتياجات إلى المعلومات. إذ يجب الآن على المديرين أن يأخذوا في الاعتبار مجموعة أوسع من القضايا عند اتخاذ القرارات، من بينها النظر إلى تربية الأحياء المائية في نطاق البيئة الكامل؛ ومعالجة مسألة الاستدامة عن طريق تطبيق المبدأ التحوطي، كما هو مجسّد في المنظمة؛ ووجود شفافية كافية من جانب جميع القطاعات وبيئتها لكفالة إمكانية فهم الامتثال وقبوله وتنفيذه.

ومع أن تربية الأحياء المائية قد مورست منذ قرون في بعض البلدان فإن إدارة القطاع مدعاة لقلق جديد نسبياً. وفي حقيقة الأمر لم تعترف اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة إلا مؤخراً فقط (مارس/آذار 2001) بأن تربية الأحياء المائية نشاط اقتصادي قائم بذاته. وبناء على ذلك فإن جمع بيانات إحصائية ومعلومات أخرى عن تربية الأحياء المائية على نحو مستقل عن بيانات مصايد الأسماك الأخرى يمثل مسعى حديث العهد على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، ويتخلف كثيراً عن نظم الزراعة ومصايد الأسماك الطبيعية.

إلا أن تزايد الاهتمام بتربية الأحياء المائية وبانعكاسات توسعها، إلى جانب الشواغل الاستراتيجية المتعلقة بالتنمية والتجارة المستدامتين، والمتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، قد أوجد طلباً قوياً على بيانات كمية أكثر موثوقية فضلاً عن معلومات أخرى تقيس وتصف اتجاهات ذلك القطاع. وفي بلدان كثيرة ينمو هذا القطاع بسرعة، أو من المتوقع أن ينمو بسرعة، مما يضاعف الحاجة إلى رصده عن كثب وبانتظام.

كما أن المعلومات المتعلقة بحالة واتجاهات تربية الأحياء المائية إما توجد حاجة إليها من أجل الصكوك الدولية المتعلقة بتربية الأحياء المائية، أو اتساقاً مع تلك الصكوك، ومن بينها:

- *مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد* التي تدعو إلى استخدام أفضل الدلائل العلمية المتوافرة، وإلى التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال البحوث وجمع البيانات (المادة 6-4)، وإلى وجود آليات إقليمية للتعاون من أجل تجميع وتبادل البيانات (بما في ذلك المعلومات عن العوامل الاجتماعية - الاقتصادية، المادة 7-4)، وتعميم ونشر النتائج (المادة 12)؛
- *إعلان وخطة عمل مؤتمر المنظمة الذي عُقد في كيوتو بشأن المساهمة المستدامة لمصايد الأسماك في الأمن الغذائي* اللذان يدعوان إلى رصد وتقييم إنتاج منتجات مصايد الأسماك وعرضها والطلب عليها، وتأثيراتها على الأمن الغذائي وفرص العمل والدخل والتجارة؛ والترويج لأساليب موحدة لدراسة الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ووضع مؤشرات يمكن التحقق منها لأهمية هذه الخصائص وتوافقها مع أهداف الإدارة؛

- *لجنة التنمية المستدامة*، وفقا لما دعا إليه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في الفصل 40 من جدول أعمال القرن 21، الذي يتطلب من الدول الإبلاغ عن مؤشرات الاستدامة، التي من المرجح أن تستند جزئياً إلى المعلومات المتعلقة بحالة اتجاهات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛
- الاتفاقيات والاتفاقات الدولية، من قبيل *اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوانات والنباتات البرية (1973)* و *اتفاقية التنوع البيولوجي (1992)*، التي تدعو إلى جمع وتبادل المعلومات عن حالة النباتات والحيوانات؛ و *اتفاق تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية (اتفاق)* الذي يدعو إلى الإبلاغ الدولي عن حدوث وخطر حدوث أمراض مختارة متعلقة بالأحياء المائية؛ و *اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة* الذي يدعو إلى وضع بطاقات إيكولوجية توخياً لأغراض الاستدامة والسلامة؛
- البرامج الدولية، ومن بينها (أ) *برنامج الأمم المتحدة للبيئة*، و (ب) *المشاريع المحددة التي يراها مرفق البيئة العالمية*، و (ج) *اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة*، التي تتطلب أو تحتاج إلى معلومات عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

وتقدم المنظمة تقييماً وتحليلات عالمية إلى المجتمع العالمي. ويتمثل التحدي في الاستجابة لتزايد الطلب على هذه الخدمات وتزايد تنوعه، مع التكيف حسب احتياجات الأعضاء المتغيرة. ولقد أوجدت ثورة الاتصالات بيئة خارجية أكثر وعياً بالجودة بالمقارنة بأي وقت من قبل، بما يتطلب إيلاء اهتمام أكبر لتحسين منتجات المعلومات. ومع وجود ارتباط وثيق بين جودة معلومات المنظمة وقدرة البلدان الأعضاء على تقديم بيانات موثوقة وكاملة، ثمة حاجة إلى دعم و/أو تحسين قدرة تلك البلدان على جمع البيانات وتحليلها.

ويتطلب الترويج للتربية المستدامة للأحياء المائية على الصعيد القطري تحسين المعلومات بشأن حالة اتجاهات تربية الأحياء المائية. وتطلب المادة 9 (تنمية تربية الأحياء المائية) من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المادتان 9-2-4 و 9-1-3) إلى الدول أن تحسّن قدراتها في مجال جمع البيانات ونشرها وفيما يتعلق بتطبيق هذه البيانات في مجال الاستخدام الرشيد للموارد والتخطيط لتنمية تربية الأحياء المائية.

ومنذ عام 1984 حققت المنظمة قدراً كبيراً من التقدم في إقامة قاعدة بيانات عالمية بشأن إحصاءات تربية الأحياء المائية، ولكن ما زال يلزم عمل الكثير لتحسين معرفة القطاع وللتكيف حسب الاحتياجات الحالية إلى معلومات لأغراض الإدارة. وإحصاءات تربية الأحياء المائية الخاصة ببلدان كثيرة لا تلي حالياً الاحتياجات من حيث المعلومات اللازمة للإدارة من أجل تحقيق الاستدامة، كما أن ثمة عدداً من المعوقات التقنية التي تقف في طريق تجميع إحصاءات إقليمية وعالمية بشأن تربية الأحياء المائية وتتعلق بالتوحيد القياسي للبيانات التي تبلغ عنها بعض البلدان وباكتمال هذه البيانات وموثوقيتها، فضلاً عن المشاكل المؤسسية على الصعيدين القطري والعالمي. ومما يزيد من إلحاحية الحاجة إلى إيجاد حل لهذه المعوقات تزايد الطلب على المعلومات على جميع المستويات من جانب طائفة متنوعة من مستخدمي البيانات.

ولقد أعد فريق العمل المعني بحالة واتجاهات مصايد الأسماك والتابع للجنة الاستشارية للبحوث السمكية التابعة للمنظمة، بناء على طلب من اللجنة الاستشارية للبحوث السمكية، مشروع خطة عمل دولية لتحسين جمع بيانات مصلحة مصايد الأسماك وتقييمات حالة واتجاهات مصايد الأسماك الطبيعية، وهو مشروع عُرض على الدورة الرابعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك في مارس/آذار 2001. وبعد ذلك استعرضت مشاوراة تقنية عُقدت في مارس/آذار 2002، بناء على طلب من لجنة مصايد الأسماك، خطة العمل الدولية هذه وعدلتها بحيث أصبحت استراتيجية. واعتمدت لجنة مصايد الأسماك أثناء دورتها الخامسة والعشرين، التي عُقدت في فبراير/شباط 2003، الاستراتيجية وموجز المشاريع المتصل بها لتحسين جمع ومعالجة البيانات والمعلومات عن حالة واتجاهات مصايد الأسماك الطبيعية.

وقد اعتبرت اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك، أثناء دورتها الأولى التي عُقدت في أبريل/نيسان 2002، جمع البيانات والإبلاغ عنها (لتحسين معرفة القطاع وإدارته) مجالاً أساسياً من مجالات العمل ذات الأولوية في المستقبل ونظرت اللجنة الفرعية في الاحتياجات من حيث المعلومات الخاصة بتربية الأحياء المائية على الصعيد العالمي وأوصت بأن تضع المنظمة نهجاً (استراتيجية) لتحسين الإبلاغ عن حالة اتجاهات تربية الأحياء المائية يكون مماثلاً لذلك الذي وُضع من أجل مصايد الأسماك الطبيعية مع إيلاء اهتمام خاص لجودة المعلومات التي يستند إليها.

وكمتابعة لهذه التوصية عقدت المنظمة في يناير/كانون الثاني 2004 مشاوراة خبراء بخصوص تحسين المعلومات بشأن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية، استعرضت مشروع استراتيجية لتربية الأحياء المائية أعدته المنظمة، ووافقت عليه مع إدخال بعض التعديلات. وتمثل هذه الوثيقة المشروع النهائي للاستراتيجية الذي يجسد توصيات واقتراحات المشاورة وتوصيات ومقترحات فريق الخبراء العامل المعني باستبيان المنظمة الخاص بتربية الأحياء المائية، "FISHSTAT AQ"، الذي أعقب مشاوراة الخبراء مباشرة.

ثانياً - طابع الاستراتيجية ونطاقها

طابع الاستراتيجية

لقد أعدت هذه الاستراتيجية في إطار مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، على النحو الذي توخته المادة 2 (هـ)، وفيما يتعلق بالآليات القطرية والإقليمية للتعاون في سبيل تجميع وتبادل البيانات (المادة 7-4-7 والمادة 9-2-4)، وتعميم ونشر النتائج، فيما يتعلق بتربية الأحياء المائية (المادتان 3-12 و 4-12). كما أنها تندرج ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2000-2015 (الفصل الثاني - الاستراتيجيات الجامعة، القسم هـ - تحسين عملية اتخاذ القرارات عن طريق توفير المعلومات والتقييمات وتعزيز إدارة المعارف في مجال الأغذية والزراعة).

وتنطبق أحكام المادة 3 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد على تفسير وتطبيق هذه الوثيقة وعلاقتها بالصيد الأخرى. ويشجع جميع المعنيين من أعضاء المنظمة وغير الأعضاء فيها وكيانات تربية الأحياء المائية على دعم تنفيذها.

وتنطبق هذه الاستراتيجية على تجميع ونشر المعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية. والاحتياجات إلى جمع البيانات لرصد حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية تنص عليها الالتزامات القائمة للدول بإبلاغ منظمة الأغذية والزراعة بإحصاءات مصائد الأسماك بموجب المادة الحادية عشرة من دستور المنظمة. وتقتصر الاستراتيجية تحسين جمع البيانات وما يتصل بها من بحوث تحسينا كبيرا وتوفر حافزا للوفاء بالالتزامات القائمة بالفعل. وهذا الحافز ينبغي أن يتضمن دعماً إضافياً من المنظمات الدولية المختصة، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، والمؤسسات المالية (الوكالات الشريكة في التنمية) لبناء القدرات في البلدان النامية.

وفي هذه الاستراتيجية تشمل الإشارة إلى الدول الجماعة الأوروبية فيما يتعلق بالأمور التي تندرج ضمن اختصاصها.

نطاق الاستراتيجية

إن الاستراتيجية عالمية من حيث نطاقها والمقصود بها هو أن تشمل جميع أشكال تربية الأحياء المائية في المياه العذبة والمسوسة والبحرية، بما يشمل جميع أشكال التربية التجارية والكفافية للأحياء المائية. وهي تتناول المسائل المتعلقة بالقدرة القطرية على جمع البيانات والمعلومات ومعالجتها وتحليلها ونشرها؛ وجودة واكتمال ونطاق البيانات والمعلومات؛ وحسن توقيت جمع ونشر البيانات والمعلومات؛ والأطر المؤسسية القطرية والدولية لتنسيق جمع البيانات والمعلومات؛ والمشاركة والشفافية في إعداد تقارير عن الحالة والاتجاهات على الصعيد العالمي.

وينصب التركيز الرئيسي للاستراتيجية على المعلومات المتعلقة بالقطاع الرئيسي لإنتاج الأغذية (على العكس من الصناعات الداعمة) ومساهمته في الأمن الغذائي القطري، بما يشمل المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية.

ثالثاً - الهدف

إن الهدف العام للاستراتيجية هو توفير إطار لتحسين معرفة وفهم حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية كأساس لوضع السياسات والإدارة، ولتنمية القطاع تنمية تتوافق مع الإدارة الرشيدة للموارد والبيئة.

وستنفذ الاستراتيجية عن طريق ترتيبات بين الدول، إما مباشرة أو من خلال مشاركتها في المنظمات الإقليمية لمصائد الأسماك، ومنظمة الأغذية والزراعة. وينبغي إقامة هذه الترتيبات على نطاقات جغرافية مختلفة، تتراوح من

النطاق المحلي إلى النطاق القطري إلى النطاق الإقليمي، وينبغي أن تكون مترابطة كي تشكل نظاما عالميا تحت إشراف منظمة الأغذية والزراعة. وينبغي، حيثما وكلما أمكن، الاستعانة بالمنظمات الموجودة حاليا كأساس لهذه الترتيبات.

والجهود التي تبذلها منظمة الأغذية والزراعة لتجميع ونشر معلومات شاملة عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية على الصعيد العالمي (عن طريق كتبها السنوية الإحصائية، ونشراتها الدورية التي تحمل عنوان *Fisheries Circulars*، ونظامها العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك) يقف في طريقها عدد من المعوقات المؤسسية والتقنية على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي. وتسعى الاستراتيجية إلى توفير إطار للتصدي لهذه المعوقات الأساسية.

وتماشيا مع المادة 5 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، ستؤخذ قدرة البلدان النامية في الاعتبار على النحو الواجب عند تنفيذ الاستراتيجية. وستسعى الاستراتيجية إلى تعزيز قدرة الدول التي تكون نظم جمع البيانات لديها في حالة حرجة، لكي تتمكن من تحسين إدارة ذلك القطاع على الصعيد القطري والوفاء بالالتزامات القائمة المتعلقة بجمع إحصاءات عن تربية الأحياء المائية، مما يتيح لها أن تشارك في الاستراتيجية مشاركة أوفى.

رابعا - المبادئ التوجيهية

ينبغي أن تستند ترتيبات تنفيذ هذه الاستراتيجية إلى المبادئ التوجيهية الستة المبرزة في الفقرات التالية:

استدامة نظم المعلومات

إن ترتيبات تجميع ونشر المعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية ينبغي أن تكون قادرة على الصمود على المدى الطويل. ونتيجة لذلك: (أ) ينبغي توفير تمويل كاف، والالتزام به على المدى الطويل، على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، مع مراعاة الموارد المتاحة للبلدان، والمنظمات/الآليات الإقليمية لتربية الأحياء المائية/مصايد الأسماك، ومنظمة الأغذية والزراعة؛ (ب) ينبغي أن يراعي البرنامج الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية والتي قد تتطلب استثمارات كبيرة في التدريب وبناء القدرات، لتيسير صوغ برامج أو استراتيجيات قطرية ملائمة.

أفضل الأدلة العلمية

ينبغي أن تُسهم ترتيبات تجميع ونشر المعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية في أفضل الأدلة العلمية المتوافرة. وينبغي تطبيق بروتوكولات لضمان جودة المعلومات العلمية، حيثما وكلما كان ذلك مناسباً وعملياً.

وينبغي أن تأخذ هذه البروتوكولات في الاعتبار الحاجة إلى النظر في معارف المشاركين في القطاع، وكذلك المعارف التقليدية.

المشاركة والتعاون

ينبغي أن تتبنى ترتيبات تجميع ونشر المعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية آليات تكفل مشاركة جميع أصحاب الشأن ذوي الصلة في إعداد وتحليل وعرض المعلومات المتعلقة بتربية الأحياء المائية. وقد يشمل أصحاب الشأن ذوو الصلة، بين آخرين، الخبراء الحكوميين، والمنتجين، وممثلي صناعة التجهيز والإنتاج، والمنظمات غير الحكومية. وينبغي أن تتعاون الدول، وفقا للقانون الدولي، مع الدول الأخرى في تطوير وصون معلومات تربية الأحياء المائية هذه، حسب الاقتضاء، إما مباشرة أو عن طريق المنظمات الحكومية الدولية المناسبة، ومن بينها المنظمات/ الآليات الإقليمية لمصايد الأسماك. وينبغي أن توفر الدول تعليقات لجميع أصحاب الشأن ذوي الصلة عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية.

الهدف والشفافية

ينبغي أن تسهم ترتيبات تجميع ونشر المعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية في توفير أفضل الأدلة العلمية المتاحة (الفقرة 26)، وفي الشفافية، دعما للمادة 6-13 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، مع مراعاة أي متطلبات خاصة بالسرية. وينبغي التعبير عن أي عدم يقين مرتبط بالمعلومات المتعلقة بالحالة والاتجاهات.

حُسن التوقيت

ينبغي أن تُسفر ترتيبات تجميع ونشر المعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية عن تقديم المعلومات في الوقت المناسب. وينبغي تبني أو استحداث أدوات محددة لكفالة تحقيق ذلك.

المرونة

ينبغي أن تكون ترتيبات تجميع ونشر المعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية مرنة بدرجة تكفي لأن تسمح بإدخال تعديلات حسب الضرورة لكفالة دعمها بفعالية لعملية وضع السياسات والإدارة في مجال تربية الأحياء المائية وذلك عن طريق تقديم المعلومات المناسبة.

خامسا - التدابير المطلوبة

بناء القدرات في البلدان النامية

ينبغي أن تلبى الدول، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المختصة، والمؤسسات المالية، حاجة البلدان النامية إلى المساعدة المالية والتقنية، ونقل التكنولوجيا، والتدريب والتعاون العلمي، من أجل بناء القدرة على تنفيذ نظم مجدية التكاليف ومستدامة لجمع البيانات عن تربية الأحياء المائية، ومعالجة تلك البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها، ولتبادل المعلومات. فبناء القدرات حاسم الأهمية للوفاء بالاحتياجات القطرية، واحتياجات المنظمات الإقليمية لتربية الأحياء المائية/مصايد الأسماك، والالتزامات القائمة بإبلاغ منظمة الأغذية والزراعة بالبيانات المتعلقة بتربية الأحياء المائية، وضمان قدرة البلدان النامية على المشاركة على نحو أوفى في الاستراتيجية وعلى الاستفادة منها.

وينبغي للدول، وخصوصا المنتجة الرئيسية للأحياء المائية المستزرعة، أن تدرج جمع إحصاءات عن تربية الأحياء المائية كجزء لا يتجزأ من عملية وضع السياسات وإدارة ذلك القطاع، على كل من الصعيد المحلي والصعيد المركزي.

وينبغي للدول، بدعم من الوكالات الشريكة في التنمية وبمساعدة من منظمة الأغذية والزراعة، عند الاقتضاء، أن تعزز قدراتها فيما يتعلق بجمع البيانات (بما في ذلك قدرتها على تحديد احتياجات المستخدمين المستهدفين من حيث البيانات، وتحديد البيانات التي يجب أن تُجمع، وتحديد النواتج المتوقعة تحديدا واضحا)، لكي تضمن أن تكون تغطية المعلومات المتعلقة بتربية الأحياء المائية كاملة قدر المستطاع وشاملة لجميع القطاعات ذات الصلة.

وينبغي أن تحسّن الدول الاتصالات والتنسيق على الصعيد القطري فيما بين الوكالات تحقيقا لأفضل استفادة ممكنة من جميع النظم القائمة لجمع البيانات للحصول على بيانات بشأن تربية الأحياء المائية تتسم بأقصى قدر ممكن من الكفاءة، لا سيما فيما يتعلق بالبيانات الاجتماعية - الاقتصادية عن تربية الأحياء المائية الصغيرة النطاق والكفافية، والعمالة، والمعلومات المماثلة التي كثيرا ما تجمعها الوكالات الحكومية غير المرتبطة بمصايد الأسماك أو تربية الأحياء المائية. وينبغي التشجيع على إنشاء أفرقة عمل تضم إحصائيين في مجال تربية الأحياء المائية وغيرهم من الإحصائيين.

وينبغي أن تتعاون الدول عن طريق منظماتها الإقليمية لمصايد الأسماك وبرامجها الإقليمية، بتعاون من جانب منظمة الأغذية والزراعة إذا اقتضى الأمر ذلك، لإعداد واعتماد معايير ونظم فعالة وعملية لجمع بيانات إحصائية عن تربية الأحياء المائية، وهي معايير ونظم ينبغي أن تكون متوافقة مع نظم المنظمة لإتاحة تجميع بيانات موثوقة عن تربية الأحياء المائية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

المنهجيات والمعايير العالمية

معالجة الثغرات والمعوقات في قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة بشأن تربية الأحياء المائية

ينبغي للدول، وخصوصاً تلك المنتجة الرئيسية للأحياء المائية المستزرعة، أن تركز تركيزاً خاصاً، بمساعدة من المنظمة ومن المنظمات/الآليات الإقليمية المختصة بتربية الأحياء المائية/مصيد الأسماك، على القيام دورياً بجمع معلومات عن الإحصاءات الهيكلية المتعلقة بتربية الأحياء المائية لإتاحة تصميم عمليات مسح إيطارية مناسبة، حرصاً على توفير إحصاءات تكون أكثر موثوقيةً وتمثيلاً، ولتقدير مؤشرات استخدام الموارد حسب الحاجة.

وينبغي أن تبذل الدول جهوداً أكبر لتحديد إنتاج تربية الأحياء المائية حسب كل نوع على حدة وألا تُجملها في فئات من الأنواع. وفي بعض الحالات، قد يساعد إعداد أدلة ميدانية تصنيفية محلية من أجل العدادين على تحسين تفاصيل الأنواع في الإحصاءات المتعلقة بتربية الأحياء المائية.

وينبغي أن تسعى الدول إلى الحد من التأخيرات في جمع البيانات الإحصائية ومعالجتها وتحليلها والإبلاغ عنها وذلك بتبني أدوات تقانة المعلومات والاستثمار في الحواسيب. فالتأخيرات المطوّلة تقلل من فوائد البيانات في عملية اتخاذ القرارات وقد تؤدي إلى اتخاذ قرارات سيئة (نتيجة لمعلومات قديمة) وما يصاحب ذلك من فقدان الثقة والدعم للنظم الإحصائية.

وينبغي للمنظمة، بالتعاون مع الدول، والمنظمات/الآليات الإقليمية لمصيد الأسماك/تربية الأحياء المائية، والوكالات الشريكة في التنمية، أن تُعد مجموعة برمجيات معيارية لتجميع الإحصاءات المتعلقة بتربية الأحياء المائية ومعالجة تلك الإحصاءات وتحليلها، وأن تروّج لاعتماد وتطبيق تلك المجموعة على الصعيدين القطري والإقليمي كغالبية تقديم معلومات في الوقت المناسب للمستخدمين. وينبغي أن تعجّل المنظمة بمعالجة الإحصاءات العالمية المتعلقة بتربية الأحياء المائية والإبلاغ عنها وذلك بواسطة إعداد وتبني أدوات وإجراءات إلكترونية لجمع الإحصاءات من الدول.

وينبغي للمنظمة أن تستعرض وتنقح استبياناتها المتعلقة بتربية الأحياء المائية حسب الضرورة لكي تلبي الاحتياجات من حيث المعلومات، كما ينبغي أن تحسّن التعليمات المصاحبة لتلك الاستبيانات. وينبغي أيضاً للمنظمة أن تسعى إلى تحسين تنسيق المصطلحات والتعاريف ذات الأولوية حيثما قد تُسفر البلبلة عن تقديم الدول معلومات غير صحيحة.

البحرية البرية، (ح) إنتاج المفارخ الذي يُوضع في بيئة محكومة، (ط) عدد المزارع/المفارخ، (ي) العمالة بما يعادل التفريغ، (ك) الإنتاج حسب مستوى الكثافة، (ل) المؤشرات البيئية، (م) مدخلات صغار الأسماك/الأحداث من الأحياء البحرية البرية.

وينبغي للمنظمة بدعم من الأعضاء، وبمشاركة كاملة من المنظمات الإقليمية، أن تُزيد من معالجتها لمسألة مؤشرات التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية (المؤشرات الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية)، بما يشمل الطرائق المجدية للتكاليف للتوصل إليها، لتيسير إدارة تربية الأحياء المائية، والموارد، والبيئة.

وأى زيادة في نطاق الإحصاءات التي تُجمع يجب النظر فيها، لكي تكون عملية، في سياق الاحتياجات والأولويات القطرية، وتكاليف جمع البيانات، والقدرة القطرية، فضلاً عن التوفيق بين نطاق التغطية ودقة البيانات.

تحسين الآليات والإجراءات المؤسسية للإبلاغ عن الإحصاءات المتعلقة بتربية الأحياء المائية وحالتها واتجاهاتها

التنسيق والمشورة العلمية

ينبغي للمنظمة، بدعم من أعضائها، إما مباشرة أو عن طريق المنظمات/الآليات والترتيبات الإقليمية لتربية الأحياء المائية/مصايد الأسماك، أن تنظر في إنشاء فريق عمل أقاليمي لتنسيق الإحصاءات الخاصة بالأحياء المائية (CWP-AS) تكون اختصاصاته مماثلة لاختصاصات فريق العمل لتنسيق الإحصاءات الخاصة بمصايد الأسماك (CWP-FS)، أي (أ) إبقاء متطلبات إحصاءات تربية الأحياء المائية قيد الاستعراض المستمر من أجل البحوث ووضع السياسات والإدارة، (ب) الاتفاق على مفاهيم وتعريف وتصنيفات ومنهجيات موحدة لجمع وتبويب إحصاءات تربية الأحياء المائية، (ج) وضع اقتراحات لتنسيق وترشيد الأنشطة الإحصائية المتعلقة بتربية الأحياء المائية فيما بين المنظمات الحكومية الدولية المختصة.

المشاركة

ينبغي أن تنظر المنظمة في إنشاء آلية تشاركية مناسبة لإشراك الخبراء القطريين ومراكز الخبرة والمنظمات/الآليات الإقليمية لتربية الأحياء المائية/مصايد الأسماك في إعداد وتحليل معلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية. وقد يشمل المشاركون ذوو الصلة، بين آخرين، الخبراء الحكوميين، والمنتجين، وممثلي الصناعة، والمنظمات غير الحكومية. وهذه الآلية ستوفرّ قدراً أكبر من الشفافية وتيسّر بناء توافق في الآراء على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي.

الرقابة

ينبغي للمنظمة، بدعم من أعضائها، إما مباشرة أو عن طريق المنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك، أن تنظر أيضا في إنشاء عملية للرقابة العلمية على الاستعراضات العالمية لحالة واتجاهات تربية الأحياء المائية، بما يشمل تلك التي تُعد من أجل تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم (SOFIA) الذي يصدر مرة كل سنتين.

المشاركة في النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك، والهيكل، وبناء القدرات

ينبغي للدول أن تدعم، إما مباشرة أو عن طريق المشاركة في المنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك، تطوير النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك (FIGIS)، وذلك بواسطة ما يلي:

- تقديم معلومات عن احتياجات المستخدمين على الصعيد القطري إلى نواتج من النظام ومدخلات له؛
- المشاركة في العمليات القطرية والإقليمية والدولية التي ترمي إلى تحديد بروتوكولات لتبادل المعلومات، أو ضمان الجودة أو تحديد درجة الجودة، وأحكام الشفافية التي يجب أن تُحدد في اتفاقات الشراكة؛
- المساهمة في النظام بمعلومات حسنة التوقيت؛
- تيسير القيام بعملية تجميع منهجية للمعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية من الصعيد القطري إلى الصعيدين الإقليمي والعالمي؛
- المشاركة في المبادرات التكميلية في مجال تقانة المعلومات والاتصالات التي ترمي إلى تحسين توليد ونشر معارف مستندة إلى البحوث ذات صلة بالتنمية المستدامة؛
- تزويد النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك بأفضل المعلومات العلمية المتاحة بحيث يمكن التحقق من جودة المعلومات بواسطة القيام بعمليات استعراض على الصعيد القطري أو الصعيد الإقليمي؛
- تقديم دعم للمنظمة ولغيرها من الشركاء في النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك، حسب الاقتضاء، في تنظيم مشاريع وحلقات عمل رائدة وفي المشاركة فيها، لزيادة تطوير وتنفيذ النظام، وإعداد مواد تدريبية، والاضطلاع بالتدريب؛
- مواصلة المنظمة تطوير النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك، باستخدام تقانة المعلومات والاتصالات الحديثة، كشراكة بين المنظمة، والمنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك، والمنظمات القطرية، والمنظمات الأخرى التي يمكن أن تقدم مساهمة إيجابية في النظام.

معايير وطرائق ضمان جودة المعلومات وأمنها

ينبغي للدول أن تشارك في إعداد وتطبيق معايير وطرائق لضمان جودة المعلومات وأمنها لأغراض الحصول على أفضل الأدلة العلمية، وفقا للمعايير والممارسات المتفق عليها دوليا، عن طريق آليات للتحقق من البيانات، وبطريقة تتماشى مع شروط السرية واجبة التطبيق.

وينبغي للمنظمة، بدعم من الأعضاء وبمشاركة منهم، أن تيسر إعداد خطوط توجيهية عملية لضمان جودة المعلومات عن تربية الأحياء المائية، وضمان شفافيتها وأمنها.

ترتيبات تقديم وتبادل المعلومات

ينبغي للدول، إما مباشرة أو عن طريق مشاركتها في المنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك، أن تسعى إلى وضع ترتيبات لتيسير تقديم وتبادل المعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية مع المنظمة، حسب الاقتضاء، وأن تتفق على تلك الترتيبات. وينبغي أن تتناول هذه الترتيبات أدوار واستحقاقات الشركاء، بما في ذلك فيما يتعلق بجودة المعلومات وشفافيتها وسريتها.

وأفرقة العمل المكونة من خبراء في تربية الأحياء المائية والتي تنشئها البلدان أو المنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك لتقييم حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية وفقا للاختصاصات التي تحدد نطاق أنشطتها هي آلية هامة لتحسين جودة وشفافية المعلومات العلمية. ومن الممكن أيضا أن تتيح هذه الآلية فرصاً هامة لبناء القدرات.

وينبغي للدول، إما مباشرة أو عن طريق المشاركة في المنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك، في إطار ولاية كل منها القانونية والبرامج الإقليمية، أن تضيف طابعا رسميا على الترتيبات الخاصة بأفرقة العمل لتحليل بيانات ومعلومات تربية الأحياء المائية بهدف تقييم حالتها واتجاهاتها. وتتوقف دورية اجتماعات هذه الأفرقة على الموارد البشرية والمالية المتاحة وخصائص قطاع تربية الأحياء المائية.

وينبغي للدول والوكالات الشريكة في التنمية أن تعمل مع المنظمة على كفالة مشاركة الخبراء في مصايد الأسماك من مختلف أنحاء العالم في أفرقة العمل، خصوصا في المجالات التي تُسهم فيها هذه الأفرقة في بناء القدرات في البلدان النامية. ومن الممكن الاستعانة لهذا الغرض ببرنامج التعاون التقني للبلدان النامية وغيره من برامج المنظمة.

إدانة جمع البيانات والمعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية

ينبغي أن ترصد الدول نظمها لجمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها وذلك لكفالة استدامة هذه النظم من أجل تلبية احتياجات إدارة تربية الأحياء المائية، ووضع السياسات المتعلقة بها، وكذلك من أجل تلبية متطلبات المنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك ومنظمة الأغذية والزراعة، واتخاذ التدابير التصحيحية حسب الاقتضاء.

وينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة والوكالات الشريكة في التنمية أن تساعد الدول على تحديد المتطلبات الدنيا من البيانات ووتيرة جمعها لتلبية احتياجات الإدارة والإبلاغ، واستنباط طرائق وأدوات وترتيبات مؤسسية لهذا الغرض تكون مجدية التكلفة.

سادسا - آليات الترويج والتنفيذ

الدعوة العامة إلى تحسين المعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية

ينبغي للدول، والمنظمات الإقليمية لتربية الأحياء المائية/مصايد الأسماك، والمؤسسات الدولية بما فيها منظمة الأغذية والزراعة، أن تستحدث وتنفذ آليات لتحسين المعلومات عن تربية الأحياء المائية، وتطبيق البحوث لزيادة توافر أفضل الأدلة العلمية، وتبني عملية مستمرة لدعم التنمية والإدارة المستدامتين على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي.

دور الدول

ينبغي للدول أن تحدد التدابير اللازمة لتحسين المعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية، وتلبية هذه الاحتياجات على أساس الأولوية، والإبلاغ عن التقدم الفعلي المحرز، كجزء من تقريرها الذي تقدمه كل سنتين إلى المنظمة عن مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.

وينبغي أن تخصص الدول موارد كافية لضمان القيام على نحو مستدام وفي الوقت المناسب بجمع ومعالجة ونشر المعلومات اللازمة للمتكمين من الإدارة الرشيدة للموارد القطرية ومن التنمية المسؤولة لقطاع تربية الأحياء المائية على الصعيد القطري. فوجود نظم قطرية رشيدة للمعلومات يشكل أساس وجود نظام عالمي رشيد للمعلومات.

دور المنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك

ينبغي للمنظمات/الآليات الإقليمية لمصايد الأسماك، في إطار الحدود التي تنص عليها اتفاقياتها وبقدر التكلفة الصادر إليها من جانب أعضائها، أن تشارك في تنفيذ هذه الاستراتيجية بتقديم الدعم لأعضائها والمشاركة في البرامج وعمليات اتخاذ القرارات على الصعيد العالمي بشأن إعداد واعتماد معايير وخطوط توجيهية للمعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية.

دور المنظمة

ستدعم المنظمة، بقدر التوجيه الذي يصدر إليها من مؤتمرها، وكجزء من أنشطة برنامجها العادي وبرامجها الميدانية، الدول والمنظمات الإقليمية لتربية الأحياء المائية/مصايد الأسماك في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

وستدعم المنظمة، بقدر التوجيه الذي يصدر إليها من مؤتمرها، تنفيذ الدول الأعضاء لهذه الاستراتيجية، عن طريق مشاريع المساعدة التقنية التي تُنفذ داخل البلدان باستخدام أموال البرنامج العادي وباستخدام الأموال الخارجة عن الميزانية التي تتيحها المنظمة لهذا الغرض. وينبغي للمنظمة، توجيهاً لإدارة تنمية تربية الأحياء المائية إدارة أكثر استدامة وتوجيهاً للحفاظ على الموارد والبيئة، أن تعد برنامجاً محدداً لإقامة نظم فعالة ومستدامة لجمع البيانات ومعالجتها وتحليلها في البلدان النامية، بما في ذلك على وجه الخصوص في أقل البلدان نمواً. وترد مسودة مخطط عام لمشروع لتحقيق ذلك بوصفه مرفقاً لهذه الوثيقة.

وستقدم المنظمة تقريراً كل سنتين إلى لجنة مصايد الأسماك واللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة لتلك اللجنة عن حالة التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية.

دور الوكالات الشريكة في التنمية ودور المنظمات غير الحكومية

ينبغي أن تولي الوكالات الدولية والقطرية الشريكة في التنمية الأولوية لتقديم المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان النامية، وبخاصة إلى البلدان الأقل نمواً بينها والدول النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان التي تُعتبر حالة نظم جمع البيانات فيها حرجة، من أجل بناء القدرات وإعداد نظم للمعلومات، حسب الاقتضاء، لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

وينبغي للمنظمات غير الحكومية (القطرية والإقليمية والدولية) المعنية بتربية الأحياء المائية وبمستزعي الأسماك وبالبيئة المائية وبالبحوث المتعلقة بهذه الأمور أن تشجّع تنفيذ الاستراتيجية عن طريق تقديم الدعم المناسب واستحداث أساليب لتقديم المعلومات، وبناء القدرات، والمشاركة.

مرفق

مسودة مخطط عام لمشروع: تحسين جمع ومعالجة البيانات والمعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية

معلومات أساسية

إن حداثة تربية الأحياء المائية كنشاط اقتصادي مسجل وعدم سهولة الحصول على معلومات موضوعية وافية عنها كثيرا ما أسفر عن استبعاد ذلك القطاع من التخطيط الإنمائي وإدارة الموارد، وأعاق الاستثمار في القطاع. وفي بعض الحالات أدى ذلك إلى مشاكل مجتمعية وبيئية، وعدم تقديم دعم إنمائي، وفقدان فرص الأسواق، وتنازعات مع القطاعات التقليدية الأخرى.

ويستدعي تزايد أهمية تربية الأحياء المائية، وسرعة توسع ذلك القطاع، وتزايد تفاعلاته مع القطاعات الأخرى، وتنافس على الموارد الطبيعية، اهتماماً أوثق بجمع البيانات والمعلومات توخياً للإدارة المستدامة. وغالبا ما تكون البيانات والمعلومات عن تربية الأحياء المائية في بلدان كثيرة ذات نوعية سيئة بحيث يصعب استخلاص استنتاجات منها يمكن الوثوق بها. ولذا، من الضروري تحسين جمع البيانات الإحصائية وغيرها من البيانات وتحسين نُظم الإبلاغ عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية في مختلف أنحاء العالم لتمكين واضعي السياسات والمديرين في كل بلد.

والهدف العام لمشروع الاستراتيجية هو توفير إطار لهذا التحسين لتيسير وضع السياسات المتعلقة بتربية الأحياء المائية وإدارة ذلك القطاع تحقيقاً للتنمية في سياق إدارة رشيدة للموارد الطبيعية وللبيئة. وترد في الجزء الخامس قائمة بالتدابير المطلوبة. ويستند المخطط العام للمشروع إلى التدابير المطلوبة، وتمثل نواتجه مساهمات في حل المشاكل.

مسودة المخطط العام للمشروع

يتناول المشروع تحسين جمع ومعالجة واستخدام البيانات والمعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية. ومن الممكن إدراجه في برنامج المدونة السمكية الذي يحمل عنوان "تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد"، الذي يتمثل هدفه العام في زيادة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والتغذوية المستمدة من مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، عن طريق تبني أساليب إدارية تتسم بالإحساس بالمسؤولية وسياسات وممارسات الحفاظ على الموارد. والمدة المقترحة للمشروع هي خمس سنوات.

وثمة شرط مسبق هو أن تكون البيانات والمعلومات التي يجب تحسينها هي تلك التي حددتها البلدان كأساس ضروري لإسداء المشورة ووضع سياسات فعالة وإدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية إدارة فعالة.

وفيما يلي الأهداف الفورية للمشروع

الهدف 1: تحسين فهم وتوثيق النظم الموجودة حالياً لجمع ومعالجة البيانات والمعلومات عن تربية الأحياء المائية (المياه العذبة، والمياه المسوسة، والمياه البحرية) اللازمة لتوفير أساس يمكن الوثوق به تحقيقاً لأغراض التنمية وإجراء تحليلات اقتصادية وإدارة ذلك القطاع على نحو مستدام.

الهدف 2: قيام موظفين أكفاء بجمع ومعالجة البيانات المتعلقة بتربية الأحياء المائية وفقاً لأحدث المعايير العالمية.

وسيجري تنفيذ أنشطة المشروع عن طريق تنفيذ مكونين متداخلين.

المكوّن 1: إعداد قوائم جرد ومنهجيات وخطوط توجيهية تشغيلية

وهذا المكوّن (الذي يستغرق تنفيذه حوالي 3 سنوات) يتناول وضع توصيفات منهجية لنظم جمع الإحصاءات والبيانات عن تربية الأحياء المائية التي يستخدمها جميع البلدان والمنظمات/الآليات الإقليمية لتربية الأحياء المائية/مصائد الأسماك. والمقصود بهذه العملية هو الحصول على صورة كاملة لجميع النظم المستخدمة وذلك لتحديد الثغرات من حيث الرصد، وأساساً لتقييم جودة النظم المستخدمة. كما أنه سيحدد الاحتياجات من حيث التحسينات والتدريب في البلدان النامية التي يجب تناولها في إطار المكوّن 2. وستتناول قائمة الجرد نظم البيانات المتعلقة بجميع جوانب تربية الأحياء المائية، بما فيها البيانات المتعلقة بالحيازات والعمالة والاستهلاك والمعالجة والتجارة في مجال تربية الأحياء المائية فضلاً عن البيانات المتعلقة بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وستتناول أيضاً المكوّن 1 الاحتياجات المنهجية على الصعيد العالمي.

وستكون أنشطة المكوّن 1 ذات طابع معياري وعالمي، بحيث تنطوي على إجراء دراسات مكتبية، واستبيانات، ومشاورات خبراء، فضلاً عن قيام استشاريين على مدى ثلاث سنوات ببعثات لجمع البيانات والتحقق منها. ومن المتوخى أن يشارك موظفو البرنامج العادي للمنظمة مشاركة متعمقة في الرقابة على هذه الأنشطة، مما ينبغي أن يفضي إلى إصدار عدد من المطبوعات، والبرامج الحاسوبية، ومواد التدريب.

عناصر المكون 1

إعداد قائمة الجرد

إجراء تقييم للقدرات المتاحة محليا:

- إعداد توصيفات منهجية للنظم القطرية والإقليمية القائمة لجمع الإحصاءات والبيانات الخاصة بتربية الأحياء المائية؛
- تحديد الثغرات في الرصد؛
- تقييم الحاجة إلى مؤشرات على الصعيدين القطري والإقليمي؛
- إعداد مسرد للمصطلحات والتعاريف المستخدمة في جمع الإحصاءات والبيانات عن تربية الأحياء المائية؛
- استعراض المعايير المتوافرة لتقييم الجودة وضمانها؛
- بلورة عوامل ترجيحية لجودة البيانات الإحصائية؛
- تقييم الاحتياجات التدريبية؛
- تحديد (1) الاحتياجات التدريبية و (2) المواد التدريبية؛
- إعداد مواد تدريبية مصممة خصيصاً لقطاع تربية الأحياء المائية ولنظم إنتاجه المحددة حسب الاقتضاء.

إعداد منهجيات ومعايير عالمية:

- إعداد برامج حاسوبية لتيسير جمع ومعالجة الإحصاءات القطرية عن تربية الأحياء المائية؛
- إعداد مسرد عالمي موحد للمصطلحات والتعاريف للأغراض الإحصائية؛
- إعداد بروتوكولات لتقديم وتبادل المعلومات، من بينها بروتوكولات للمدخلات في النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك (FIGIS)؛
- إعداد/تكييف طرائق للتقييم السريع لكي تُستخدم في الحالات التي يوجد فيها افتقار إلى البيانات، مع التركيز على تربية الأحياء المائية شبه التجارية والكفافية؛
- إعداد نظم معلومات منخفضة التكلفة (مستندة إلى الإنترنت) من أجل نظم المعلومات القطرية والإقليمية والعالمية؛
- توسيع نطاق المعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والمتعلقة بالاستدامة؛
- وضع مؤشرات تركز على التطبيقات العملية على الصعيدين القطري والإقليمي، بما في ذلك النظر في الاحتياجات من حيث البيانات وفي الحلول العملية للمؤشرات المتعلقة بجوانب الاستدامة؛

- وضع خطوط توجيهية لإقامة صلة مناسبة بين الاحتياجات من حيث المعلومات والإدارة (السياسة، والتخطيط، والإدارة)، بما يشمل إجراءات من أجل استخدام البيانات لأغراض الإدارة؛
- استنباط طرائق ومعايير لكفالة وتقييم جودة المعلومات وأمنها.

وضع ترتيبات مؤسسية:

- إنشاء آلية أقاليمية لتنسيق المشورة العلمية بشأن إحصاءات تربية الأحياء المائية؛
- إنشاء آليات للتعاون في إعداد تقارير عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية وإعداد بروتوكولات لتقديم وتبادل المعلومات؛
- إنشاء عملية للإشراف على تقارير حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية.

المكون 2: التدريب والتنفيذ على الصعيد الميداني

ويهدف المكون 2 (الذي يستغرق تنفيذه 4 سنوات) إلى إدخال تحسين كبير في عمليات جمع ومعالجة إحصاءات تربية الأحياء المائية وغيرها من البيانات والمعلومات عن تربية الأحياء المائية من أجل بلدان نامية مختارة. ويتمثل الهدف الرئيسي في الحصول على بيانات أفضل من أجل وضع السياسات وإدارة تربية الأحياء المائية على الصعيد القطري، وكذلك على الصعيد الإقليمي في الحالات التي توجد فيها شواغل عابرة للحدود. وستمثل التحسينات في تقديم التقارير إلى المنظمة وإلى غيرها من الوكالات فائدة ثانوية هامة.

ويتناول المكون 2 بناء القدرات على جميع المستويات، وتطبيق نظم محسنة أو جديدة لجمع ومعالجة الإحصاءات والبيانات الأخرى في عدد من البلدان المختارة. وثمة حاجة أيضا إلى تحسين التفاعل بين الإحصائيين في مجال تربية الأحياء المائية، ومحلي ذلك القطاع، وخبراء الاقتصاد الاجتماعي، فضلا عن وجود حاجة أيضا إلى تفاعلات جديدة مع خبراء في قطاعات أخرى، لا سيما في قطاعي الزراعة ومصايد الأسماك. وينبغي أن ييسر المشروع هذا التفاعل.

وستختار الدول المستفيدة من بين البلدان النامية التي توجد لديها قطاعات كبيرة لتربية الأحياء المائية تنطوي على إمكانية أن تصبح نموذجا للبلدان الأخرى التي تمر بحالات مماثلة. وسيستند التدريب بصفة أولية إلى المواد الموجودة فعلا (الخطوط التوجيهية، والأدلة، والبرامج الحاسوبية)، ولكن هذه المواد قد يجري تعديلها تدريجيا، بالاستناد إلى المعارف المكتسبة عن طريق تنفيذ المكون 1. وسيتمثل النهج الأساسي أولا في تدريب فرق مدربين إقليميين حسب الفئة اللغوية، ثم تقديم دعم المشروع على الصعيد القطري و/أو الإقليمي الفرعي لدورات تدريبية تقدم لأعداد أكبر من الموظفين القطريين.

عناصر المكون 2

تحسين النظم القطرية والإقليمية لجمع البيانات الخاصة بتربية الأحياء المائية مع التركيز الخاص على تربية الأحياء المائية الصغيرة النطاق وعلى البيئة :

- تقديم الدعم للنظم القطرية والإقليمية لجمع البيانات وللمعلومات، بما في ذلك وضع خطوط توجيهية للمساعدة في تخطيط وتنفيذ هذه النظم، وإقامة الصلات المناسبة بين الإدارة وجمع المعلومات واستخدامها؛
- تقديم المساعدة لتحسين الاتصالات والتنسيق فيما بين الوكالات توحياً لوجود نظم لجمع البيانات وللمعلومات تكون أكثر جدوى بالنسبة لتكاليدها وأكثر توافقاً؛
- بناء القدرات (تقديم المساعدة التقنية، والتدريب، وتطوير النظم) في البلدان النامية، بما في ذلك جمع إحصاءات عن تربية الأحياء المائية الكافية وشبه التجارية؛
- بناء القدرات على الصعيدين القطري والإقليمي لتقديم مدخلات للنظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك؛
- توسيع نطاق المعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية لكي تشمل البيانات الاجتماعية - الاقتصادية والبيانات المتعلقة بالاستدامة، وذلك عن طريق تحسين تبادل وتنسيق المعلومات على الصعيد القطري، واستحداث طرائق للتقييم السريع من أجل الحالات التي يوجد فيها افتقار إلى البيانات، وإدماج تلك البيانات مع مسح الأسر المعيشية الزراعية والأسر التي تعيش من مصايد الأسماك الحرفية، وغير ذلك من الوسائل الملائمة.

تحسين ترتيبات تقديم وتبادل المعلومات على الصعيدين الإقليمي والعالمي :

- تقديم الدعم للنظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك والمشاركة بنشاط فيه؛
- تعبئة الدعم للنظم الإقليمية للمعلومات عن تربية الأحياء المائية؛
- تنظيم مجموعات عمل لتقييم حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية والمشاركة في تلك المجموعات؛
- تقديم المساعدة لتحسين الاتصال والتنسيق فيما بين الوكالات التي تقوم بجمع إحصاءات وبيانات عن تربية الأحياء المائية، على الصعيدين القطري والإقليمي، لتحقيق أفضل استفادة من البيانات والقدرات المتاحة؛
- مواصلة تحسين/تعزيز نظام المنظمة لنشر المعلومات عن تربية الأحياء المائية، بما في ذلك النظم والمطبوعات الإلكترونية (ومنها على سبيل المثال النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك، والاستعراضات الوطنية لقطاع تربية الأحياء المائية، والورقة الفنية عن مصايد الأسماك رقم 500 الصادرة عن المنظمة، وما إلى ذلك).

الترتيبات المؤسسية

ستعمل المنظمة أساساً مع الإدارات القطرية في تنفيذ المشروع، لا سيما مع الإدارات والمعاهد المسؤولة عن الإحصاءات والمعلومات الخاصة بتربية الأحياء المائية والمسؤولة عن تعهّد السجلات ذات الأهمية لوضع السياسات ولإدارة في مجال تربية الأحياء المائية. وستسعى المنظمة، حيثما كان ذلك مناسباً، إلى إقامة شراكات مع المنظمات الإقليمية بخصوص وضع إطار مؤسسي للإبلاغ العالمي عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية، وكوسيلة لتيسير تنفيذ المشروع فوراً وبكفاءة، خصوصاً في الحالات التي تشمل مزيداً من الدول.

وبالنظر إلى ضخامة حجم المشكلة ينبغي اعتبار المشروع قوة دافعة قد تنقل برنامجه إلى منظمات ومشاريع أخرى لتنفيذ الأنشطة التدريبية وغيرها من الأنشطة. ومن المتوخى أيضاً وجود تنسيق وثيق مع العناصر الأخرى في برنامج المدونة السمكية وغيره من مشاريع تربية الأحياء المائية/مصايد الأسماك التي تنفذها المنظمة (ومن هنا على سبيل المثال النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك، والاستعراضات الوطنية لقطاع تربية الأحياء المائية، وما إلى ذلك) أو وكالات أخرى.

المدخلات الحكومية

سيكون متوقعاً من جميع الدول الأعضاء في المنظمة أن تستوفي الاستبيانات التي تصدر عن المشروع لصالح المنظمة.

وسيكون متوقعاً من الدول المستفيدة تقديم التزامات شتى تتراوح من تقديم الدعم لموظفي المشروع، وتقديم أفراد للمساعدة في إجراء الدراسات، وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للدراسات، وتوفير أماكن للمكاتب، وتوفير وسائل النقل وغيرها من أشكال الدعم اللوجستي، وما إلى ذلك.